الاسم مطرد واقرار الياء فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وتبدا بدال الواو من الياء كاما
تفعل اسما كالفتوى والتقوى والسروالاصل فيمن اليا يم قال وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا و
الحق ما للاربعة المذكورة الشورى والطوبى والدعوى راعميين ان اصلها الياء والاولى عند جعل
هذه الالف اخر من الواو سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما من ان ابدال
ما بهما اوساد تصحيح وطى الراكبة والطعما ولد البقرة الوحشية وسعدا اسم موضع فهذه
الثلاثة الجارية على الاصل والتحصف الشذوذ اولى بالقياس عليها انتهى قلت وقد مشى
في ايجاز التعريف على مثل ما في التسهيل قول الالفيه بالعكس حالا رم اقحى وصفا وكون
قصرى نادر لا يخفى قال ابن قاسم مادكر هنا من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل باء في الصفة
وسلم في الاسم مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون فعلى اذا كانت لامها واوا تعلت
في الاسم دون الصفة ومحلون حروي شاذ وقال المصنف في بعض كتبه النحويين يقولون
بهذا الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا مختصة او بالدنيا والاسمية
فيما عارضه ويزعمون ان تصحيح حروى له صحيح حياة وهذا قول لا دليل على صحته وما
قلته مؤيد بالدليل وموافق لايمة اللغة حكى الازهري عن الفراء عن ابن السكيت انهما
قالا وما كان من البعوث مثلى الدنيا والعليا فانه بالبا لانهم يستثقلون الواو مع ضم اوله
وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا
انتهى قلت لعل بعض كتبه المشار اليه هو مجموعه الكبير المسمى بالفوايد وقد مشى في الكافية
وشرحها والتسهيل وايجاز التعريف على مثل ما في الالفيه ويعجبني شيخ ابن ايان في شرحه وقال انه
لا يطابق كلام على المرووقال ابوحيان خالف المصنف النصر لعمر في فعلا من ذوات الواو
فزعم انه يصح اذا ان اسما واذا كانت صفه تعلت بادلك لنقل الصفة او حمل الاسم والوما
قال الفراء وابن السكيت قال الخصنف والى هذه التفرقة سبق الاسم والصفة ذهب ابو على
وايمة اللغة وقال كثيرون من النحاة فعلى اسما تعلت واوه يا و يصح صفة فرقا بين الاسم والصفة
كما ان يعتبر فيما فيه الف في الاسم دون الصفة قلت وقد مشى في الكافية على ما نقول قول
التصريفيين فلا فا لابن مالك قول الكافيه بخلاف الصفة نحو الروى قال بدر الدين ابن
مالك هذا تمثيل عنده وليس معرفيه نقل والقياس بان يقال العليا ونقل عنه ابو حيان
في شرح التسهيل وابن قاسم في شرح الالفيه والسيد في شرح الكافيه قول الكافيه

وتقلب

وتقلب الواو ياء اذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق لم شروط اولها ان يكون
اصليا صرح به في التوضيح ويوخذ من عبارة الالفيه وهو واو على التوجيه الثالث
ان لا يكون الثاني واو محركوف لفظ في افراد وتكسير بعد ياء التصغير فانه جيد
يجوز فيه الوجهان ولا يجب القلب والادغام المذكور ذكره في الكافيه وشرحها وهو
وارد على الالفيه والتوضيح قول الالفيه من ياء او واو بتحريك اصل القابل للاثبات
حاصل ماذكر للسلسة شروط ان يكون التحريك اصليا وان يكون الفتح متصلا اتصالا
اصليا وان لا يكون ما بعد العين وان لا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى التفاعل
وان لا يجمع في الكلمة اعلالان وزاد في التسهيل شرطا سابعا وهو ان لا يكون العين من
حرف لا يعل كقولهم في شجرة شبره فلم يعلوا الا ان اليا بدل من الجيم قال ابن قاسم
وقال في الكافيه وقد يكف سبب الاعلال ان سلب عن حرف بتصحيح فمن هذا شامل
للنوعين احدهما ما هو بدل من حرف لا يعل نحو سيره وقد تقدم والثاني ما هو حال محل
حرف لا يعل ان لم يكن بدلا لا نحو ليس بمعنى ليس فيضعون الهمزة موضع اليا والبا موضع الهمزة
ويصححون البا وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها
لم تبد لو عوملت معاملتها هكذا قال في شرح الكافيه قال ابن قاسم فهذا النوع الثاني لم
يخرج لشيء من الشروط المتقدمة فيكون على انها شروطا زيادا وقد باب الكافيه والتوضيح بعض
هذه الشروط قول الالفيه وصح المفعول من محوعدا او على ان لم تتحر الاجود اقال ابن
قاسم يفهم انه يترجح الاعلال في المفعول نحو رضي وقد صرح في التسهيل وذكر غيره ان التصحيح
هو القياس وان الاعلال فيه شاذ قول الالفيه كذا ذو الوجهين جا المفعول من ذوي الواو ولهم
جمع او فرد بعض ظاهر التسويه وبين النوعين وليسا سواء فان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في
المفرد اكثر كما قال في الكافيه ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح اولى ما التفي به بل
المصحح في التسهيل تبعا للجمهور انه لا يقاس على التصحيح في الجمع وشرح غيره انه لا يقاس على
الاعلال في المفرد وشرط التصحيح في المفعول وفعول ان يكون من باب قوى قول الالفيه
وشاذ ضعيف في هذا ام حفوعليه ونهى عن المنكر وحماوه من الهمزة في نحو موه وحوله قال
السيد والجاري على كون واو فصوبكا من اليا ونظيره ما يقال مضيت على الامر مصيا
معون عليه مصوا وكذا في كون الواو ويكا في حياة من الثاني حياوه قال وقيل الحال في